المعايير الموحدة فى مجال المكتبات العامة وأدوات تقييم خدمات المكتبات العامة

ناهد محمد بسيونى سالم

قسم المكتبات والمعلومات

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

تعتبر المعايير ضرورة لفعالية نظم المكتبات، ذلك لأنه بدون المعايير لا تستطيع المكتبات أن تقدم أفضل الخدمات للمستفيدين، كما تعد المعايير من أهم الأدوات التى يستعين بها الباحث لتقييم وقياس خدمات المكتبات والمعلومات، ونظراً لأهمية هذه المعايير فقد حظيت بمناقشات علمية فى السنوات الأخيرة وذلك من أجل تطوير ووضع هذه المعايير سواء على المستويات العالمية، أو الاقليمية، أو المحلية. كما تطبق هذه المعايير فى بلاد مختلفة عندما لا تتوافر هذه المعايير فى بلد معين فيمكن أن تستفيد هذه البلد من المعايير المطبقة فى بلد آخر، ويمكن أن تعدل فيها طبقاً لاحتياجاتها ويمكن أن تتبناها كما هى ويمكن للبلد أن يضع خطوطاً عامة مرشدة بدلاً من المعايير نفسها.

هذا وتغطى المعايير مجالات مختلفة من الخدمات المكتبية ومنها مجموعات الكتب، الدوريات، المواد غير المطبوعة، نقاط الخدمة، ساعات الخدمة، طرق تسجيل القراء واعارة الكتب، الموظفون، المبانى (المساحة الخاصة بالأقسام المختلفة والمساحة الخاصة بالأنشطة التعليمية) كما أعدت المعايير أيضا للمكتبات الاقليمية والحضرية والقروية والاتحادات التجارية فضلاً عن المكتبات المدرسية، كما أن هناك معايير لمكتبات الأطفال والمكتبات المتنقلة، ومجموعات المواد السمعية والبصرية[١].

وبالرغم من أهمية هذه المعايير إلا أنها تصبح عديمة الفائدة إذا لم تكن هناك علاقة بينها وبين الأداء فى المجتمع الذى تخدمه. كما يمكن للبلد أن يطور من معايير النظام المكتبى اعتماداً على بيئة المجتمع المحلية المحددة والمجتمع السكانى والمصادر المتاحة، ثم الافادة من عمليات الرقابة المنتظمة مع تقييم وتخطيط المناهج داخل اطار الممارسة الادارية المتبعة وهناك من الأدلة ما يؤكد على أن المكتبات التى تضع خططها بهذه الطريقة واعتماداً على بيانات المجتمع الفعلية يمكن أن تنجح فى الحصول على الدعم العام متنافسة فى ذلك مع غيرها من الهيئات[٢].

وسوف نتناول فى هذا المقال المعايير الموحدة للمكتبات العامة مع التركيز على المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولى لجميعات المكتبات International Federation for Library Associations-

and Institutions (IFLA) والمعايير الصادرة عن جمعية المكتبات البريطانية L.A. Library Assaci-ation ودراسة امكانية تطبيقها والاسترشاد بها عند تقييم وانشاء المكتبات العامة فى مصر.

هذا وسوف نستعرض بعض التعاريف عن المعايير الموجدة ومنها:

المعايير الموجدة هى: المقاييس التى يمكن بها تقييم أو قياس خدمات المكتبات وبرامجها وتوضع هذه المعايير بواسطة الهيئات المهنية أو الجهات المعترف بها، أو الوكالات الحكومية وهذه المقاييس تعكس ما يمكن أن يطلق عليه بالحد الأدنى، أو الشئ المثالى، أو العمليات، أو الاجراءات النموذجية، وهى عادة إما مقاييس كمية، أو تقييم نوعى(٣).

وهناك تعريف آخر وهو:

المعايير هى: المقاييس الخاصة بالأداء المتوقع داخل المكتبة بغرض تقييم أداء أعضاء المكتبة كأفراد، أو كحكومات تنظيمية وبـذلك تكون المعايير هنا مرادفة لمعايـير الأداء Peformance standards (٤).

والتعريف الثالث للمعايير: هى مجموعة من القواعد التى تضعها الهيئات الوطنية والدولية لغرض التحكم الببليوجرافى بما فى ذلك تحديد المواد الببليوجرافية مثل الرقم الدولى المعيارى للكتاب (ISBN)، الرقم الدولى للمسلسلات (ISSN)، أو وصف المواد مثل الوصف الببليوجرافى المعيارى الدولى (ISBD) وكذلك تبادل التسجيلات الببليوجرافية بواسطة الشكل الببليوجرافى لتبادل المعلومات مثل MARC (٥).

ولعل التعريف الأول أكثرها شمولاً، خصوصاً أنه يتضمن المقاييس الكمية، أو التقييم النوعى واستخدام المكتبات لمفهوم المعيار قديم قدم المكتبات نفسها فجذور المعايير ترجع لبداية المكتبات فى تنظيم العمل والمواد داخلها، فالفهارس التى كانت تضعها المكتبات قديماً والتصانيف التى كانت تتبعها بالرغم من بدائيتها، إلا أنها كانت تناسب هذه الأوعية من حيث شكلها، أو حجمها، أو عددها(٦).

ومن هذه النماذج قوائم الألواح الطينية التى كشفت عنها الحفريات فى مكتبة آشور بانبيال، وهذه القوائم كانت تشبه إلى حد كبير قائمة الرفوف، ومن أشهر نماذج الفهارس فى العصور القديمة، هو فهرس مكتبة الاسكندرية القديمة الذى وضعه كاليماخوس وقد ضم هذا الفهرس مخطوطات المكتبة.

وفى العصور الوسطى المبكرة: وجدت المكتبات فى الأديرة وكانت فهارس هذه المكتبات عبارة عن قوائم جرد بسيطة ومن النماذج المبكرة لهذه الفهارس قائمة الكتب التى قدمها جريجورى إلى كنيسة سان كليمو وكانت عبارة عن لوحة من الرخام نقشت عليها بعض الصلوات وأسماء عدة كتب تتصل بالكتاب المقدس، كذلك الفهرس الشعرى الذى أعده الكوين من يورك Alcuin of York فى القرن الثامن وكان عبارة ببليوجرافية أو قائمة بأشهر المؤلفين وأعمالهم(٧).

وكانت هذه الفهارس عبارة عن قوائم قليلة البيانات بدون ترتيب.

وفى العصور الإسلامية: وجدت المكتبات بأنواعها المختلفة سواء الخاصة بالخلفاء أو الملحقة بالمساجد أو المدارس أو الأكاديميات العلمية أو الخاصة بالخلفاء والأمراء والعلماء، وكانت لهذه المكتبات فهارسها التى تحصى ما بها من كتب وكانت على شكل دفتر، أو ما يعرف فى العصر

الحديث بالفهرس الكتاب book catalog وكانت كلمة دفتر أو ثبت أو سجل تعنى فهرس المكتبة.

وفى العصور الحديثة: يرجع تاريخ المعايير فى مجال المكتبات والمعلومات إلى عام ١٨٤١، عندما أستطاع بانيتزى Panizzi وضع تقنين للفهرسة، يمكن استخدامه من جانب المكتبات. وكان هذا التقنين هو الذى نبه الأذهان إلى أهمية القواعد والمعايير(٨).

وقد استخدمت كلمة معايير (Standards) فى مجال المكتبات والمعلومات منذ نهاية القرن التاسع عشر عام (١٨٩٤)، وذلك حينما تبنت جامعة ولاية نيويورك عبارة الحد الأدنى من المتطلبات لمعايير المكتبات(٩).

Minimum requirments for praper library Standards

وقد أنشئت العديد من الهيئات الدولية للتقييس، وذلك لوضع المعايير التى تنظم العمل داخل المكتبة. وأهم هذه المنظمات هى: المنظمة الدولية للتقييس (ISO) ، وهى تتناول الكثير من جوانب الحياة الفكرية والثقافية، ومن بينها أعمال المكتبات ومراكز المعلومات(١٠).

ومع ظهور الجمعيات المهنية المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات مثل الاتحاد الدولى لجميعات المكتبات International Federation of Library Associations and Institutions وكذلك الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Assaciation (A.L.A.) وجمعية المكتبات البريطانية Library Assaciation (L.A.).

هذه الاتحادات والجمعيات كان لها الدور البارز فى تقنين ووضع المعايير المختلفة لتنظيم العمل فى مجال المكتبات والمعلومات، وبدأت جمعيات الدول المختلفة، تصدر معايير خاصة بها لتنظيم العمل بمكتباتها ومراكز معلوماتها، أو تتبنى المعايير العالمية بحذا غيرها أو تتبنى من هذه المعايير ما يناسب مكتباتها وظروفها.

وتنقسم المعايير الموحدة إلى نوعين: كمى، ونوعى.

فالمعايير الكمية هى الاجراءات والمقاييس الكمية التفصيلية التى سادت خلال الستينات والسبعينات، وكان يتم تجميعها بطريقة مركزية بواسطة الجمعيات المهنية أو الأقسام الحكومية، وذلك للتعبير بالأرقام عن عدد الموظفين، أو الكتب، أو عدد وحجم نقاط الخدمة.

ومن الأشكال التقليدية للمعايير التى تعتمد على المقاييس الكمية التفصيلية ما أصدره الاتحاد الدولى لجميعات المكتبات IFLA فى عام ١٩٧٣. ويقابها ما نشره قسم التربية والتعليم فى بريطانيا عام ١٩٧٦ عن معايير موظفى المكتبة، حيث تم حساب هذه المعايير بناء على دراسة العمل التفصيلى الذى يتم فى المكتبة العامة الحديثة. وقد أدت هذه الدراسات إلى سلسلة من المعادلات اللازمة لانتاج معلومات عن عدد الموظفين اللازمين لتقديم مستوى معين من الخدمة على ضوء الظروف المحلية المتميزة(١١).

وقد قامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة Roberts Committee لاستعراض المعايير التى أصدرها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات وأعدت بعض التعليقات والنقد على هذه المعايير بالنسبة لتطبيقها فى بريطانيا ولم تحدد اللجنة معايير بالنسبة لحجم المبانى أو بالنسبة للحجم الكلى لمقتنيات الكتب. إلا أن اللجنة وضعت معايير بالحد الأدنى من الاضافات السنوية للمجموعات التى يجب اقتناؤها بواسطة أى مكتبة تقدم خدمات إضافية

علاوة على الخدمة الأساسية بجانب ما وضعته لمساحة المكتبة ككل أو للأقسام المختلفة للمكتبة من معايير[١٢].

كثر الحديث خلال الثمانينات عن المعايير النوعية، وهذا النوع من المعايير يؤكد على ضرورة قيام نظم المكتبات بحساب ما يناسبها طبقاً لظروفها، وذلك باتباع إطار أو منهجية معينة لحساب عدد أو نسبة المدخلات المطلوبة لمخرجات معينة، أو مستوى معين من الخدمة، ومن هنا نجد أن المعايير النوعية ترفض شمولية المعايير فى تطبيقها على مكتبات البلد الواحد، أو مكتبات البلاد الأخرى المختلفة[١٣].

وقد قامت جمعية المكتبات الأمريكية .A.L.A بوضع مشروع حول المعايير الوطنية اعتماداً على المخرجات وليس المدخلات وهذه تعتمد على المراجعة الدقيقة للغايات المستهدفة من الأداء فى عدد من النظم[١٤].

ولذا نجد أن المعايير النوعية يظهر فيها الانطباع الشخصى للباحث، إذ تعتمد على تقدير الباحث وتصوراته، لا على قواعد محكمة موضوعية يتفق عليها الجميع. ولا شك أن المعايير المنهجية لتقييم خدمات المكتبات العامة لابد وأن تتضمن بالضرورة القياسات المبنية على أسس موضوعية ترتبط بالتجربة، وأن تبتعد بالمستهدف من الخدمات فى المكتبات العامة.

وسوف نستعرض المعايير الموحدة الخاصة بالمكتبات العامة الصادرة من بعض الهيئات الدولية والوطنية المهنية مع التركيز على ما وضعه الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات .IFLA ، واللجنة العاملة Working Party فى مجال المعايير بجمعية المكتبات البريطانية .L.A ، مع وضع اقتراحات لما يمكن استخدامه كما هو أو تعديله ليناسب وضع المكتبات بمصر.

وفى البداية نتناول النظام الادارى بالمكتبات العامة على ضوء المعايير العالمية حيث تأخذ المكتبات العامة فى النظام الإدارى أشكالاً متعددة. فقد تكون فى شكل نظام مكتبى، أو تشمل وحدة إدارية، أو نقطة خدمة.

ويعرف الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA النظام المكتبى بأنه: يمثل مجموعة من المكتبات العامة وخدماتها والتى تشكل وحدة ادارية مستقلة، أو تشمل عدداً من هذه الوحدات تتعاون مع بعضها البعض بناءاً على اتفاق[١٥]. ويضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معياراً للنظام المكتبى وهو: أقل عدد سكان لأفضل خدمة هو ١٥٠,٠٠٠ نسمة وفى هذه الحالة فإن أقد عدد سكان يمكن اعتباره مستخدماً للنظام المكتبى هو ٥٠,٠٠٠ نسمة[١٦].

ولم تذكر جمعية المكتبات البريطانية .L.A شيئاً عن النظام المكتبى.

ويعرف الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات الوحدة الادارية بأنها: وحدة مستقلة لخدمة المكتبة العامة، بمعنى أن بها الهيئة المسئولة عن وضع ميزانيتها الخاصة، فضلاً عن تعيين موظفيها[١٧]. وأقل عدد سكان يمكن أن تقام له مكتبة وتقدم له خدمة مكتبية هو ٣٠٠٠ نسمة[١٨]. وتذهب اللجنة العاملة Working Party فى مجال المعايير ببريطانيا إلى أن وحدة الخدمة ١٥ ألف نسمة، وتكون المسافة ميل واحد لانتقال الشخص من مسكنه إلى المكتبة، وتقل هذه المسافة فى المناطق الحضرية[١٩].

وبالمقارنة سوف نلاحظ الفارق الكبير بين الحد الأدنى الذى يضعه الاتحاد الدولى لجمعيات

المكتبات .IFLA وما تضعه اللجنة العاملة فى مجال المكتبات والمعلومات ببريطانيا Working Party .

ترى جمعية المكتبات البريطانية .L.A أنه يمكن تحقيق الفاعلية والاقتصاد بأقصى درجة إذا ما استطاعت المكتبات الفرعية تقديم أقصى عدد من مجموعاتها إلى أكبر عدد من المستفيدين. وبالتالى فأكثر الوحدات اقتصاداً من الناحية النظرية هى تلك التى تحتوى على مجموعات ما بين ١٥ - ٢٠ ألف مجلد، وذلك لخدمة ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف نسمة[٢٠]، وترى أيضاً أنه فى المتوسط يمكن أن تخدم المكتبة الفرعية حوالى ١٢ ألف نسمة، وهذا العدد غير متفق عليه حيث أن إحدى وثائق الجمعية المنشورة عام ١٩٥٨ أشارت إلى أن المجتمع المحلى الذى يضم حوالى ٥ آلاف نسمة أو أكثر يجب أن يتم خدمته بواسطة مكتبة فرعية تفتح أبوابها لمدة ٣٠ ساعة على الأقل فى الأسبوع، كما يجب أن يعين بها أمين مكتبة مؤهل، وكل مجتمع يتكون من ألف إلى أربعة آلاف نسمة يحتاج إلى مكتبة فرعية بعض الوقت Part - Time lranch Library .

ويعرف الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات نقطة الخدمة Service poimts بأنها: جزء من الوحدة الادارية أو جزء من النظام المكتبى الذى يقدم الخدمة المباشرة، وذلك مثل مجموعات الايداع، أو المكتبة المتنقلة، أو المكتبة الفرعية، أو مكتبة الأطفال، أو مكتبة المستشفى. وتفتح نقاط الخدمة أبوابها عادة من ١٨ - ٦٠ ساعة فى الأسبوع[٢١].

ما ذكرناه هو الوضع العالمى بالنسبة للنظام الادارى للمكتبة العامة. أما بالنسبة لمصر كدولة نامية، ولها امكانياتها الاقتصادية المحدودة، ونسبة أمية مرتفعة، وكثافة سكانية مرتفعة تتركز على ٤٪ من مساحة أراضيها فان هذه المعايير المشار إليها لا تتناسب مع الخدمة المكتبية العامة فى مصر، وانما يمكن الاسترشاد بها لوضع الخطوط العامة المناسبة لمصر كبلد نام.

ويقرر الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات انشاء نظام مكتبى لكل ٥٠ ألف نسمة، فمعنى ذلك أن يقام ٤٠ نظاما مكتبيا بمحافظة الأسكندرية التى تضم ٣ ملايين نسمة، ولا يمكن تحقيق ذلك مع الامكانيات المحدودة ولكن يمكن اقامة نظام مكتبى للمحافظة يشتمل على عدد من المكتبات الفرعية، أو نقاط الخدمة لخدمة أجزاء المحافظة المختلفة. وبذلك يمكن أن تقام مكتبة فرعية لكل ٥٠ ألف نسمة، ونقطة خدمة لكل ١٠ آلاف نسمة.

ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معايير مجموعات الكتب[٢٢] بالمكتبة بأن تكون ٣ مجلدات لكل فرد من السكان فى الوحدات الادارية الصغيرة[٢٣]، ولا تقل المجموعات عن ٩ آلاف مجلد لتغطى مختلف الموضوعات[٢٤].

كما يقرر معيار مجلدين لكل فرد من السكان، ولا تقل مجموعات الكتب عن ٤ آلاف مجلد فى المكتبات ذات الرفوف المفتوحة لخدمة ٣ آلاف نسمة[٢٥]، ويخصص ثلث المجموعات للأطفال فى المعايير السابق الاشارة إليها.

ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معيار مئة مجلد من الكتب المرجعية من مجموعات الكتب بالمكتبات فى الوحدات الادارية الصغيرة، ونسبة ١٠٪ من مجموعات الكتب فى الوحدات الادارية الكبيرة، وكلما زاد حجم المجموعات بالمكتبة فى الوحدات الادارية الأكبر زادت النسبة[٢٦].

وتضع جمعية المكتبات البريطانية معيار ستة آلاف مجلد لمكتبة صغيرة تفتح أبوابها لمدة ثلاثين

ساعة فى الأسبوع، وتضع فرضا مؤداه إذا كان عدد المجلدات المعارة فى أى وقت يساوى كتاباً لكل فرد بنسبة ٥٠٪ من عدد السكان فان ذلك يعنى ضرورة وجود ثمانية آلاف مجلد لكل أربعة آلاف نسمة من السكان[٢٧].

ويقترح ويذرز Withers معياراً يتفق إلى حد ما مع ما يقرره الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات حيث يرى أن الأرقام المقترحة للمجموعات بالنسبة لكل واحد من السكان تكون بين ٣ - ١ مجلد لكل فرد من السكان مع مراعاة ارتفاع الأرقام بالنسبة لعدد السكان القليل، وانخفاضه بالنسبة لعدد السكان الأكبر. وبالطبع هذه الأرقام تقل مع عدد سكان يصل إلى مليون نسمة[٢٨].

ويضع كل من جالفن Galvin وفان بورين Van Buren معياراً قريباً من وذرز حيث اقترحا أن يكون أقل حجم مقبول ومفيد بالنسبة لمكتبة صغيرة هو ثلاثة آلاف مجلد للكبار، ومن ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ كتاب للأطفال[٢٩].

تتضمن المواد السمعية والبصرية أشكالاً مختلفة مثل التسجيلات والأشرطة الممغنطة، والأفلام، والشرائح، وأشرطة أفلام الفيديو، وهذه المواد تحتاج إلى أجهزة لسماعها ولرؤيتها وهذه المواد لها أهميتها المتزايدة بالمكتبات العامة، وان كانت المكتبة تولى المواد المطبوعة أولوية فى الاقتناء عن المواد السمعية والبصرية.

ويرى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات أن العائد من الانفاق على المواد المطبوعة أكبر من عائد الانفاق على المواد السمعية والبصرية، ولذلك فالدول النامية عليها أن توازن بين احتياجاتها من المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية ومدى إقبال المترددين على كل منهما. وتضع فى الاعتبار أيضاً أن الاستخدام المستقبلى سيكون كبيراً بالنسبة للمواد السمعية والبصرية[٣٠].

ويضع الاتحاد الدولى معيار ألفين والاضافات السنوية ثلاثة آلاف لتسجيلات الجرامفون والأشرطة بمختلف أنواعها وهذا بالنسبة للمجموعات الأساسية[٣١].

كما يقرر معيار ٥٠ دورية لكل خمسة آلاف نسمة وفى الوحدات الادارية الأكبر يقل المعيار لعشرة دوريات لكل ألف من السكان ويحدد الـ IFLA ٢٠٠ مجلد لمجموعات الإيداع وهى مجموعة من الكتب أو المواد المكتبية المودعة بحجرة مدرسة أو عمارة، أو جمعية أو أى مشروع فى الحى الذى تخدمه مجموعة الايداع وتكون فى عهدة أحد المواطنين أو موظفى المكان، ويتم تغيير هذه المجموعة أربع مرات فى السنة[٣٣].

تمثل الاضافات السنوية الكتب والمواد التى تزود بها المكتبة كل عام وهذه الكتب والمواد تشمل ما نشر حديثاً، بما فى ذلك كتب الأطفال، وقصص الكبار بالاضافة إلى ضرورة تحديث الطبعات القديمة بالطبعات الحديثة منها، وخاصة بالنسبة للكتب التى تتناول موضوعات متجددة كالكتب الفنية والعملية لملاحقة كل ما هو جديد، وتحتاج المجموعات الصغيرة نسبة عالية من الكتب الجديدة بصفة مستمرة، ويضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA معيارة ٢٥٠ مجلداً لكل ألف من السكان فى الوحدات الكبيرة[٣٤] أى مجلد لكل أربعة من السكان وتزيد نسبة المعيار لتصبح ٣٠٠ مجلد لكل ألف من السكان فى الوحدات الصغيرة[٣٥] أى بمعدل مجلد واحد لكل ٣ ١/٣ فرد من السكان، كما تكون نسبة الاضافات من الكتب المرجعية ١٠٪ من جملة الاضافات السابقة[٣٦] بمعنى إذا كان التزويد لكل ألف من السكان ٢٥٠ مجلداً فى

السنة اذن لكل خمسين ألف من السكان يكون التزويد ١٢٥٠٠ مجلد فى السنة ويكون عدد الكتب المرجعية حسب النسبة المقترحة وهى ١٠٪ من جملة الاضافات تبلغ ٢٥٠ مجلداً مرجعيا لكل خمسين ألف من السكان أى من بين ٢٥٠ مجلد يخصص خمسة مجلدات ككتب مرجعية لكل ألف من السكان.

وتتفق جمعية المكتبات البريطانية مع IFLA فى معايير التزويد حيث تحدد معيار عشرة آلاف مجلد لكل أربعين ألف من السكان[٣٧] أى ٢٥٠ مجلداً لكل ألف من السكان، أى مجلد لكل أربعة من السكان وهذه هى نفسها النسبة التى يحددها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA، وتزيد معدل الاضافات كلما زاد عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة يكون معيار ٥٠٠ مجلد لكل عشرة آلاف نسمة إذا كان عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة من ٣٠ ألف إلى ١٠٠ ألف نسمة. وبالتالى تكون النسبة من مجلد واحد لكل ٣١/٣ نسمة وتقرر جمعية المكتبات البريطانية معيار ٢٥ مجلداً شاملة ٩٠ مادة غير قصصية تضاف سنوياً لكل ألف من السكان فى المكتبات التى تعمل كل الوقت وتخدم عدداً من السكان أقل من ثلاثين ألف نسمة [٣٩] وبذلك يكون معدل التزويد بها مجلد واحد لكل أربعة من السكان.

وإذا كان الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA يقرر ثلاثة مجلدات لكل واحد من السكان فى الوحدات الادارية الصغيرة ويتفق معه كل من ويذرز، وجالفن. أما الوحدات الأكبر فان الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات يحدد مجلدين لكل واحد من السكان، وكل من ويذرز وجالفن وفان بورين يحدد مجلدا واحد لكل واحد من السكان، فهذه المعدلات السابق الاشارة إليها لا تتفق مع امكانيات الدول النامية ففى مصر مع انخفاض معدل انتاج الكتب سنوياً، والامكانيات الاقتصادية المحدودة لا يمكن تحقيق هذه النسب المقترحة من قبل الهيئات الدولية.

ومن هنا يمكن أن تقترح معياراً للمجموعات الأساسية بالمكتبات العامة. فبالنسبة للكتب يمكن اقتراح مجلد واحد لكل اثنين من السكان أى [١ مجلد : ٢ نسمة] بحيث لا تقل المجموعات عن ثلاثة آلاف مجلد. ولنظام مكتبى كبير يخدم عدداً كبيراً من السكان يقترح معيار مجلد واحد لكل خمسة من السكان [١ مجلد: ٥ نسمة].

ويضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA معيار مائة مجلد بالمكتبات الصغيرة، ونسبة ١٠٪ من مجموع الكتب بالمكتبات الكبيرة فيمكن فى مصر أن تحدد بخمسين مجلداً فى المكتبات الصغيرة، و٢٠٪ من مجموع الكتب بالمكتبات الكبيرة، لمجموعة المراجع.

ويحدد الـ IFLA خمسين دورية لكل خمسة آلاف نسمة، أى دورية واحد لكل ١٠٠ نسمة، وفى الوحدات الادارية الأكبر يكون المعيار ١٠ دوريات لكل ألف من السكان فى الوحدات الادارية الكبيرة التى تخدم من خمسة آلاف إلى مئة ألف نسمة. أى دورية واحدة لكل مئة من السكان وهو بالطبع نفس النسبة التى يضعها الاتحاد الدولى فى الوحدات الادارية الصغيرة. ونظراً لارتفاع أثمان اشتراكات الدوريات مع قلة الميزانية المتاحة لها فى المكتبات العامة بمصر فيمكن أن تقترح انخفاض معيار الاقتناء للدوريات بالمكتبات العامة ليصبح دورية واحدة لكل ألف من السكان.

هذا بالنسبة للمجموعات أما بالنسبة للتزويد بالمكتبات العامة فيحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معيار ٢٥٠ مجلد لكل ألف من السكان أى بمعدل كتاب واحد لكل أربعة من السكان وهذا المعيار لا يتفق مع ظروف المكتبات العامة فى مصر بسبب ضعف انتاج الكتب سنوياً وتناقص هذا النتاج سنة بعد سنة كما أوضحنا سابقاً والميزانيات المخصصة للتزويد ولذلك يمكن خفض هذا المعيار ليكون ٢٥٠ مجلداً لكل ٥ آلاف نسمة، أى نسبة التزويد ستكون ١ مجلد لكل ٢٠ نسمة من السكان، وذلك فى الوحدات الادارية الكبيرة. ومعيار ٣٠٠ مجلد لكل. ٣٠٠ من السكان أى بنسبة ١ مجلد لكل ١٠ من السكان أى ١:١٠ نسمة فى الوحدات الادارية الصغيرة.

ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معايير خاصة بالموظفين سواء المؤهلين أو غير المؤهلين ونسبة كل منهما للآخر.

فيضع معيار توفير أمين مكتبة مؤهل متفرغ طول الوقت مع مساعدة كتابية فى الوحدات الادارية الصغيرة ذات تسعة آلاف مجلد وتخدم ثلاثة آلاف نسمة[٤١].

وفى الوحدات الادارية الأكبر ذات الخدمات المكتبية المتطورة يجب توفير أمين مكتبة مؤهل لكل ألفين من السكان[٤٢].

كما ينص الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA على توفير أمين مكتبى واحد مؤهل لكل ٢٥٠٠ نسمة[٤٣].

وكلما كانت الوحدات الادارية كبيرة، فيصبح حجم العمل الادارى والكتابى كبيراً. ومن هنا فالمكتبة تحتاج إلى موظفين اضافيين مؤهلين ومدربين ولا تتضمنهم المعادلة السابقة.

ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات نسبة عدد الموظفين المؤهلين إلى غير المؤهلين بمعيار ٣٣٪[٤٤] من مجموع الموظفين فى الوحدات الحضرية و٤٠٪ من المجموع الموظفين فى الوحدات ذات المكتبات الفرعية العديدة ونقاط الخدمة الصغيرة، بينما المكتبات التى تخدم عشرة آلاف نسمة يجب توفير أمين مكتبة مهنى له اهتمام خاص [هو اهتمام موضوعى متخصص أو اهتمام بفرد معين] هذا ما يحدده الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات بينما تضع جمعية المكتبات البريطانية[٤٥] معيار أمين مكتبة مؤهل لكل ٢٥٠٠ نسمة كحد أدنى، وتحدد نسبة عدد المؤهلين لغير المؤهلين بـ ٤٠٪ ولا تهبط هذه النسبة كحد أدنى عن ٢٥٪ من عدد الموظفين فى المكتبات التى تخدم ١٠٠٠٠٠ من السكان. ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات عدد موظف واحد مؤهل لكل ٣٠٠٠ نسمة وذلك فى المكتبات بالدول النامية[٤٦].

وللدكتور أحمد أنور عمر رأى آخر فى تحديد عدد العاملين بالمكتبة على أساس عدد الكتب المعارة فيخصص موظف لكل ١٥,٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ كتاب معار سنوياً بالمكتبة، كما يرى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الاكثار من عدد الموظفين حتى لو كانوا مؤهلين وفنيين سيؤدى إلى تقديم خدمة مثالية بالمكتبة العامة[٤٧].

وعند وضع معيار لعدد الموظفين وتحديد نسبة عدد المؤهلين لغير المؤهلين بالمكتبات العامة بمصر سنواجه عدداً من السلبيات تم حصرها من خلال دراسة ميدانية للمكتبات العامة بالاسكندرية كاحدى مدن مصر.

- كانت يواجه المكتبات فى مصر بصفة عامة نقص شديد فى أعداد المكتبيين المؤهلين وذلك حتى أواخر السبعينات من هذا القرن نظراً لأنه لم يكن بالجامعات المصرية سوى قسم واحد لتدريس علوم المكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة ولكن مع العقد الثامن من هذا القرن توالى انشاء أقسام المكتبات بالجامعات المصرية فى مختلف المحافظات ومن هنا وجد أمين المكتبة المؤهل.
- النقص الشديد الذى يصل إلى درجة العدم فى وجود المتخصص الموضوعى المؤهل مكتبياً.
- إذا ما أردنا تطبيق المعيار الذى وضعه الدكتور أحمد أنور عمر على أساس الكتب المعارة سنواجه خللاً فى عملية الاعارة، فهناك مكتبات لا يكاد يكون هناك اقبال عليها من قبل القراء لاسباب متعددة.
- الكثافة السكانية بمصر مرتفعة وبخاصة فى المناطق الحضرية والريفية.
- ارتفاع نسبة الأمية بمصر بما يحد من اقبال القراء على المكتبة مع عدم وجود الأنشطة الأخرى التى تعمل على جذب رواد من غير المتعلمين إلى المكتبة.
- عدم وجود وعى بين المواطنين المتعلمين بأهمية المكتبة فى حياتهم وما يمكن للمكتبة أن تقدمه لهم من خدمات تيسر حياتهم العملية والشخصية.
- وسائل الاعلام المختلفة التى أصبحت مصدر جذب أكثر من المكتبة.

وعند وضع معايير للمكتبيان العامة بمصر. سنضع عدة اعتبارات منها:

- مدى استخدام المكتبة.
- عدد السكان.
- عدد المجموعات المكتبية.
- أن لا تكون المكتبة مكان عمل لمن لا عمل له.

ومن هنا يمكن اقتراح ما يلى ليلائم الوضع بمصر:

- معيار موظف واحد مؤهل لكل ١٠ آلاف نسمة.
- نسبة عدد المؤهلين لغير المؤهلين كما يحددها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات حيث تبلغ ٣٣٪ وذلك فى المناطق الحضرية.
- فى الوحدات الادارية الصغيرة يخصص مكتبى مؤهل لكل ٥ آلا نسمة.

هذا بالنسبة لأعداد الموظفين الواجب توافرهم بالمكتبات العامة أما بالنسبة للمعايير الخاصة بالمساحات المختلفة بالمكتبات العامة فيتفق كل من الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات[٤٨] مع جمعية المكتبات البريطانية[٤٩] فى المساحات الواجب توافرها للمكتبات العامة بالنسبة لعدد السكان والمعايير المطلوبة للمساحات كما يوضحها الجدول التالى:

عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة		المساحة المطلوبة لكل ألف من السكان
من	١٠,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ نسمة	٤٢ م^{٢} (٤٥٠ قدم^{٢})
	٢٠,٠٠٠ – ٣٥,٠٠٠ نسمة	٣٩ م^{٢} (٤٢٠ قدم^{٢})
	٣٥,٠٠٠ – ٦٥,٠٠٠ نسمة	٣٥ م^{٢} (٣٧٥ قدم^{٢})
	٦٥,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ نسمة	٣١ م^{٢} (٣٣٥ قدم^{٢})
أكثر من	١٠٠,٠٠٠ نسمة	٢٨ م^{٢} (٣٠٠ قدم^{٢})

ترى الجماعة العاملة Working Group فى مجال المكتبات العامة ببريطانيا أن هذه الأرقام قد تكون مفيدة بالنسبة لمكتبات فى حاجة إلى مساحات أكبر، ويقترح ميفيسن Mevissen تحديد المساحة المطلوبة لخدمة القراء على أساس عدد المكتبات، فيضع معيار ٢٠٠م^{2} لمكتبة تصل مقتنياتها إلى ٢٠٠ ألف مجلد كما يقترح معيار ١م^{2} لكل ٥٠ مجلد للمكتبات التى تزيد عدد مقتنياتها عن ٢٠٠ ألف مجلد على أساس أن لديها ١٠٠ ألف مجلد مختزنة موضوعياً.

وفى الدانمارك أصدرت هيئة التفتيش الحكومية على المكتبات الدانماركية معايير للمكتبات الصغيرة مع الاهتمام بصفة خاصة بالمكتبات العامة التى تخدم عدداً من السكان يتراوح ما بين ٥ آلاف نسمة و٢٥ ألف نسمة حيث تخصص لهم ١٦٠٠م٢ وترتفع المتطلبات بصفة منتظمة مع ارتفاع عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة(٥١).

هذا ما كان بالنسبة لمساحة المكتبة أما المساحات الخاصة بالأقسام فقد أشار الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات إلى أن نسبة المساحة المشغولة بأقسام الاعارة للكبار والمراجع وقاعات المطالعة وأقسام الأطفال ستختلف اختلافاً كبيراً طبقاً لحجم المكتبة. فمكتبة فرعية صغيرة ذات حجرة واحدة، ستختلف عن مكتبة مركزية كبيرة ذات أقسام متخصصة ومكاتب ومخازن فتصل النسبة من ٩٠ – ٩٥٪ فى المكتبات الفرعية الصغيرة ذات الحجرة الواحدة وتصل إلى ٢٥٪ فى المكتبات المركزية الكبيرة جداً ذات الأقسام المتخصصة(٥٢). وفى المكتبات ذات المستوى المتوسط التى تخدم من ٣٥ ألف نسمة إلى ٦٥ ألف نسمة فان الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات يضع معيار ٩,٣ م^{2} لكل ألف من السكان لأقسام الاعارة و٧م^{2} لكل ألف من السكان فى أقسام الاطلاع والمراجع(٥٣).

وتعتبر الجماعة العاملة فى مجال المكتبات العامة ببريطانيا أن تخصيص ٢٥٪ من المساحة الكلية من أرض المكتبة لأقسام الاعارة والمراجع والاطلاع وأقسام الأطفال فى المكتبات يعتبر مساحة قليلة جداً حتى مع استبعاد المساحة المخصصة لأقسام الموضوعات المتخصصة. ومع ذلك فهناك اختلافات بيئية واضحة كمستوى الخدمة المرجعية، وبالتالى فمن الصعب تعميمها.

ويضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معايير خاصة لتحديد نسب مساحة كل قسم من أقسام المكتبة المختلفة من المساحة الكلية للمكتبة فيحدد نسبة من ١٠ – ١٥٪ من المساحة العامة للمكتبة تخصص لقسم الاعارة. أما المساحة التى يعرفها بأنها مساحة التوازن والتى تشتمل على صالة المدخل والسلالم والحمامات وحجرات الدواليب الخاصة بالمستعيرين، والطرقات فتمثل من ٢٠ – ٢٥٪ من مساحات الموظفين الكلية، ويلاحظ استخدام الأرقام الكبيرة فى المكتبات الكبيرة، والأرقام المنخفضة من ١٠ – ٢٠٪ فيمكن اعتبارها مساحة توازن تتاح لأى غرض ترغب فيه المكتبة خصوصاً إذا لم يتوافر التخطيط الدقيق الذى يشمل مثل هذه المساحات(٥٥).

كما يضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معاييره الخاصة بالرفوف المفتوحة والتى يبينها الجدول فى الصفحة التالية.

ومن هذا الجدول يتبين أنه يجب توفير ١٥م^{2} لكل ألف مجلد على الرفوف المفتوحة بحيث يكون لكل وحدة من الرفوف ٥ رفوف فى الارتفاع. ويتيح هذا المقياس امكانية تجول القراء وامكانية وضع الفهارس ومكاتب الموظفين.

عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة	عدد السكان الذين تخدمهم المكتبة		مساحة الأرضيات ١٥م٢ لكل ألف مجلد (مائة م٢ على الأقل)
	المجلدات لكل ألف من السكان	السعة الكلية للمجلدات	
٣,٠٠٠	١٣٣٣	٤٠٠٠	١٠٠ م٢ (١٠٧٦ قدم٢)
٥,٠٠٠	٨٠٠	٤٠٠٠	١٠٠ م٢ (١٠٧٦ قدم٢)
١٠,٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠٠	١٠٠ م٢ (١٠٧٦ قدم٢)
٢٠,٠٠٠	٦٠٠	١٢٠٠٠	١٨٠ م٢ (١٩٣٨ قدم٢)
٤٠,٠٠٠	٦٠٠	٢٤٠٠٠	٣٦٠ م٢ (٣٨٧٥ قدم٢)
٦٠,٠٠٠	٦٠٠	٣٦٠٠٠	٥٤٠ م٢ (٥٨١٣ قدم٢)
٨٠,٠٠٠	٥٥٠	٤٤٠٠٠	٦٦٠ م٢ (٧١٠٤ قدم٢)
١٠٠,٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠ م٢ (٨٠٧٣ قدم٢)

وللرفوف المخزنية يضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معيار ٢/١م٢ (٥٩ قدم٢) لكل ألف من المجلدات تتضاعف هذه السعة تقريبا عند استخدام الرفوف المضغوطة فى المساحات المحدودة حيث يتوفر ٧م٢ (٧٥ قدم٢) لكل ألف مجلد[٥٧].

والمساحات الخاصة بالخدمة المرجعية لها معايير خاصة يحددها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات يوضحها الجدول التالى.

عدد السكان	الرفوف المفتوحة المطلوبة		المساحة المخصصة للمقاعد	
	عدد المجلدات	مساحة الأرضية بنسبة ١٠م٢ لكل ١٠٠٠ مجلد	عدد الأماكن معيار ١,٥ لكل ١٠٠٠ فى السكان	مساحة الارضيات بمعيار ٢,٥م٢ لكل مكان
٣,٠٠٠	١٠٠	١ م٢ (١١ قدم٢)	٥	١٣م٢ (١٤٠ قدم٢)
٥,٠٠٠	٣٠٠	٣ م٢ (٣٢ قدم٢)	٨	٢٠م٢ (٢١٥ قدم٢)
١٠,٠٠٠	٩٠٠	٩ م٢ (٩٧ قدم٢)	١٥	٢٨م٢ (٤١٠ قدم٢)
٢٠,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣٠ م٢ (٣٢٣ قدم٢)	٣٠	٧٥م٢ (٨٠٧ قدم٢)
٤٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	٧٠ م٢ (٧٢٣ قدم٢)	٦٠	١٥٠م٢ (١٦١٤ قدم٢)
٦٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢٠ م٢ (١٢٩٢ قدم٢)	٧٥	١٨٨م٢ (٢٠٢٤ قدم٢)
٨٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٦٠ م٢ (١٧٢٢ قدم٢)	١٢٠	٣٠٠م٢ (٣٢٢٨ قدم٢)
١٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠٠ م٢ (٢١٥٣ قدم٢)	١٥٠	٣٧٥م٢ (٤٠٣٥ قدم٢)

ولجمعية المكتبات البريطانية[٥٩] معايير خاصة تختلف عن المعايير التى يضعها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات حيث تنص على توفير مقعد واحد لكل ٥٠٠ من السكان الذين تخدمهم المكتبة على أن تكون المساحة المخصصة لكل مقعد ٢,٣٢م٢ (٢٥ قدم٢). كما لا تقل كمية المراجع على الرفوف المفتوحة عن مئتى مجلد لكل ألف من السكان الذين تخدمهم

المكتبة مع توفير مساحة أرضية ٨,٣٦م٢ (٩٠ قدم٢) لكل ألف مجلد للمجموعات المحفوظة بالمخازن.

ويحدد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات[٦٠] معايير خاصة بالدوريات، فالمكتبات التى تخدم ٢٠ ألف نسمة بضع لها معيار مقعد واحد خاص بالدوريات لكل ٢٠٠٠ من السكان ومقعد واحد لكل ثلاثة آلاف نسمة لمكتبة تخدم ما يزيد عن ٢٠ ألف نسمة مع تخصيص مساحة ٣م٢ أى (٢٣ قدم٢) لكل مقعد.

بينما تضع جمعية المكتبات البريطانية معيار[٦١] ٠,٩م٢ (١ قدم٢) لكل دورية فى الدوريات الجارية على الرفوف، و٧م٢ (٧٥ قدم٢) لكل ١٠٠٠ مجلد من الدوريات المجلدة المحفوظة بالمخازن.

يضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات معايير المساحة المخصصة للموظفين[٦٢] وهى حجرات العمل والمكاتب الخاصة بهم بالاضافة إلى ٢٠٪ من المساحة الكلية للأقسام العامة مثل حجرات الراحة والمطابخ والحمامات، ويعرض الجدول التالى معايير المساحة المخصصة للموظفين.

عدد الموظفين	المساحة الكلية المطلوبة
٢	٨ م٢ (٦٨ قدم٢)
١٠	٤٠ م٢ (٤٣ قدم٢)
٢٠	٦٠ م٢ (٦٤٦ قدم٢)
٥٠	١٢٠ م٢ (١٢٩٢ قدم٢)
١٠٠	٢٢٠ م٢ (٢٣٦٨ قدم٢)
٢٠٠	٤٠٠ م٢ (٤٣٠٦ قدم٢)

وفى المكتبات العامة بمصر وقبل وضع معايير خاصة بها أو حتى استخدام المعايير العالمية لابد من دراسة ظروف المكتبة من عدة جوانب:

١ - المكتبة ذات رفوف مفتوحة أم رفوف مخزنية.

٢ - تقع المكتبة فى حى حضرى أم ريفى؟ وهنا يختلف الأمر من حيث مدى اقبال الجمهور على المكتبة ومدى ترددهم عليها، ونوعيه الخدمات المقدمة.

٣ - قبل انشاء المكتبة، يجب دراسة الحالة الاجتماعية، دراسة وضع المنازل بمعنى، ظروف المنزل تتيح القراءة فيه باستمتاع أم أن به عدة مشاكل تعوق القراءة فيه فيكون الاقبال أكثر على المكتبة والبقاء بها فترات أطول.

٤ - عدد المجلدات من حيث أعداد المقتنيات الرئيسية ونسبة التزويد بها.

٥ - التوسع المستقبلى هل هو توسع رأسى أم توسع أفقى.

ويمكن الاعتماد على بعض المعايير التى أقرها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات أو التى أقرتها جمعية المكتبات البريطانية والسابق ذكرها وبخاصة المعايير الخاصة بالأقسام التى أقرها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات سواء لقسم الاعارة، الرفوف المفتوحة والرفوف المخزنية، أو المراجع، أو الموظفين، أو الدوريات.

هذا بالنسبة للمعايير الخاصة بالمساحات المختلفة بالمكتبة. وبالنسبة لأعداد المقاعد فيضع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات[٦٣] معيار مقعد واحد لكل ألفين من السكان لمكتبة تخدم أكثر من ٢٠ ألف نسمة. بينما تضع جمعية المكتبات البريطانية معايير خاصة بالمقاعد[٦٤] وهى كما يعرضها الجدول.

عـدد السـكان		عدد المقاعد لكل ألف من السكان
مـن	١٠٠,٠٠٠ – ٢٠٠,٠٠٠	٣ إلى ٤ مقاعد
	٢٠٠,٠٠٠ – ٤٠٠,٠٠٠	٢ إلى ٣ مقاعد
	٤٠٠,٠٠٠ – ٧٠٠,٠٠٠	٢ – ٢١/٢ مقعد
أكثر من	٧٠٠,٠٠٠	٢١/٢ – ٢ مقعد

وفى المكتبات العامة بمصر وعلى ضوء دراسة تمت عن المكتبات العامة بمدينة الاسكندرية فيكون استخدام المعايير السابقة غير مناسب ولكن يمكن تخفيض أعداد المقاعد التى يجب توافرها بالمكتبات العامة حسب المعيار التالى.

توفير مقعد لكل ألف نسمة لمكتبة تخدم ٦٠ ألف نسمة إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة ومقعد لكل ألفين نسمة لمكتبة تخدم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

ويجب عند انشاء أى مكتبة عامة التخطيط للاستجابة للاحتياجات المطلوبة خلال العشر أو العشرين سنة القادمة. مع مراعاة التغير فى أعداد وصفات السكان الذين ستقوم المكتبة بخدمتهم بحيث يسمح الموقع بالتوسع المستقبلى للمبنى من الداخل أو الخارج، كما يجب أن تهيئ الخطة.. ترتيبات الاضاءة والتسخين وغيرها من الخدمات الفنية، مع أوسع مرونة ممكنة فى الاستخدام للمساحة، خصوصاً بالنسبة للأقسام المفتوحة للجمهور. ومن الأفضل للمكتبات الكبيرة توفير مساحات لأغراض مختلفة يمكن فصلها بعضها عن بعض بالأثاث.

1- Withers, F.N. Stendards for library serivce: an international servey.- Paris: Unesco, 1974 .- p 59.

2 - Bloss, Meredith. Standards for pubic library service - Quavadis .- Library Journal.- June 976.- p 62.

3- A.L.A. Glossary of lbrary and information Science/ edited by H. Young .- Chicago: A.L.A, 1983.- p

4 - Ibid.

5 - Ibid.

٦- يسرية زايد. التقييس فى مجال المعلومات ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية.

٧- شعبان خليفة. الفهرسة الوصفية للمكتبات/ تأليف شعبان خليفة، محمد عوض العايدى ـ جدة: مكتبة العلم ـ ص ١٥

٨- نبيلة خليفة. التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى: دراسة تطبيقية على الكتب العربية ـ تونس: مركز البحوث فى مجال المكتبات والمعلومات، ١٩٨٦ ـ ص ٢٢

٩- يسرية زايد. التقييس فى مجال المكتبات والمعلومات

١٠- سعد الهجرسى. المعايير الموحدة لمراكز المعلومات عامة والتوثيق خاصة وما يرتبط بها من المؤسسات والوظائف ـ القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٧ ـ ص ٦٣.

11- Godfrey, Thompson. Planning and design of library buildings .- London: the Architectural Press, 1986 .- p 64.

12 - Ibid.

13 - Moore, Nick. Measurement and evaluation. in A.L.A. World encyclopedia

of library and information Services. 2 nd ed.- Chicaga. A.L.A., 1986 .- p 454.
14 - Ibid.
15 - Campbell, H.C. Developing Pubic library system and Services .- Paris.: Unesco, 1982 .- p 60.
16 - IFLA. IFLA standards for public libraries 1973/ 1977 in: IFLA's guidelines for public libraries.- Munchen: F.G. Saur, 1986.- p 61.
17 - OP. cit.
18 - OP. cit.
19 - OP. cit. Godfrey, Thompson. planning and design of library lrvilding.
20 - Ibid.
21 - OP. Cit. IFLA. IFLA Standards for public libraries 1973/ 1977.
٢٢- تمثل مجموعات الكتب الرصيد الأساسى لما تحتوية المكتبة من كتب..
23- OP. cit. IFLA.
24- OP. cit. Campbell, H.C. Developing public library system and services .- p 61.
25- IFLA. OP. cit.
26 - Ibid .- p 62.
27 - Godfrey, Thompson. Planning and design of library buildings .- p 164.
28 - Ibid .- p 165.
29 - Ibid .-
30 - Campbell, H.C. Develaping public library systems and services .- p 62.
31 - IFLA. IFLA standards for pubic libraries 1973/1977 .- p 62.
32 - Ibid.
33 - Ibid.
34 - Ibid.
35 - Ibid.
36 - Ibid.
37 - Godfrey, Thompson. Planning and design of library buildings .- p 164
38 - Ibid.
39 - Ibid.
40 - Ibid.
41 - Campbell, H.C. Developing public library systems and Services .- p 63.
42 - IFLA. IFLA Standards for public libraries 1973/ 1977 .- p 63.
43 - OP. cit
44 - OP. cit .-
45 - Campbell, H.C .- p 64.
46 - Philip, Barry. J.et al public libraries Ligislation, administration and ordinance .- Paragraph 33.
٤٧- أحمد أنور عمر. المكتبة العامة بين التخطيط والتنفيذ ـ ط٤ ـ القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣ ـ ص ٢٣٨.
48 - IFLA. IFLA standards for pulbic Libraries 1973/ 1977 .- p 65.
49 - Godfrey, Thompson. Planning and design of library buldings .- p 165.
50 - Ibid.
51 - Ibid.
52 - Ibid.
53 - Ibid.
54 - Ibid.
55 - IFLA, IFLA Stand ards for public libraries 1973 / 1977 .- p 66.
56 - Ibid .- p 65.
57 - Ibid .- p 64.
58 - Ibid .- p 65.
59 - Godfrey, Thompson. Planning and design of library buildings .- p 166.
60 - OP. cit .- p 64.
61 - OP. cit
62 - IFLA. IFLA Standards for public libraries 1973 / 1977 .- p 66.
63 - Ibid .- p 64.
64 - Godfrey, Thompson .- p 167.